مسالك التربية والتكوين
ISSN : 2550-5165 (Print)

مدخل التربية على المواطنة في الإصلاح التربوي الجديد

Introduction to Education on Citizenship in the New Educational Reform

الصديق الصادقي العماري

باحث في علم الاجتماع، مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز –فاس، المغرب

Addkorast1@gmail.com

الاستلام :نونبر 2019م، القبول: يناير 2020م

الملخص

تعتبر هذه المقالة بمثابة مدخل نظري لموضوع التربية على المواطنة من خلال الإصلاح التربوي الجديد، الذي دشنه الميثاق الوطني للتربية والتكوين(2000). وقد ركزت المقالة على تثمين وتعزيز إدماج ثقافة المواطنة في الحقل التعليمي، وترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، مع تأطير ذلك كله داخل فضاء ثقافي مجتمعي عقلاني. لكن هذا الهدف لن يتحقق إلا باعتماد فلسفة تربوية تقوم على برامج ومناهج حية تستهدف ترسيخ أخلاقيات وسلوكيات المواطنة الحقة، يكون لها آثار إيجابية على الفرد والمجتمع.

وقد تمّت معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما مفهوم القيم؟ وما هي علاقة التربية بمنظومة القيم؟ وأين تتمثل أزمة القيم في المدرسة المغربية؟ وما هي معالم وأسس وأهداف التربية على قيم المواطنة كما رسمها الإصلاح التربوي الجديد؟ وكيف تساهم التربية على المواطنة في تكوين متعلم اليوم، وتأهيله ليصبح مواطن الغد؟ هل يكفي اعتماد هذه التربية القيمية في البرامج والمناهج التعليمية للحكم على سلوك المتعلم بالاستقامة والصلاح بما يجعله مستقبلا مواطنا صالحا؟ أم أن هناك إجراءات أخرى أساسية إضافة إلى الفلسفة التربوية المعتمدة؟ وقد ختمت الورقة بتحديد معالم وغايات وأهداف التربية على المواطنة والتي يمكن إجمالها في أن يكون للأفراد الثقة في هويتهم وأن يعملوا من أجل تحقيق السلام في مجتمعهم وذلك من خلال تحمل المسؤولية الاجتماعية، والتعاون من أجل معالجة المشكلات، واحترام الاختلافات بين الناس، ودعم التضامن والعدالة.

الكلمات المفاتيح: التربية-القيم-المواطنة-الإصلاح-التعليم-المتعلم-التربوي-المدرسة.

Abstract

This article is a theoretical introduction to the subject of education on citizenship through The new educational reform, launched by (the National Charter for Education and Training 2000). The article has been focused on enhancing and consolidating the integration of the culture of citizenship into the educational field, and consolidating that Culture across inclusive education, with all framed within a rational societal cultural space. But this goal will only be achieved through the adoption of an educational philosophy based on programs and live curricula aimed at consolidating. The ethics and behaviors of true citizenship have a positive impact on the individual and society.

Thiss issue addressed by answering the following questions: What is the concept of values? And what is the relationship Educational system of values? Where is the values' crisis represented in the Moroccan school? What are the features and foundations And the goals of education on the values

of citizenship as set by the new educational reform? How to contribute Education on Citizenship in the formation of today's learner, and qualify him to become the citizen of tomorrow? Is credit enough? This valuable education in programs and educational curricula to judge the behavior of the learner upright And goodness, what makes it a good citizen in the future? Or are there other basic procedures in addition to Approved educational philosophy? The paper was concluded by defining the milestones, goals, and objectives of the education Citizenship, which in the aggregate can enable individuals to have confidence in their identity and work for Achieving peace in their community through assuming social responsibility and cooperating for Address problems, respect differences between people, and support solidarity and justice.

Key words: ***educational-values-citizenship-reform-education-learner-educational-school.***

مقدمة

إن أزمة القيم تعد من السمات الواضحة في العصر الحاضر، نتيجة لطغيان المادة على ما حولها من قيم ومبادئ. فالتقدم الباهر الذي وصل إليه الإنسان لم يحقق له التوازن النفسي الذي يبتغيه، بل إنه ساعد على اهتزاز القيم وضحالتها بداخله فأصبح كل ما يهمه المادة فحسب، فهو لا يرى إلا ذاته، ولا يسمع إلا صوته. ونتيجة لهذا ضعفت القيم التي تحافظ على الترابط الاجتماعي، مما أدى إلى تفشي مشاكل اجتماعية كثيرة مثل الانحراف وتعاطي المخدرات بكل أنواعها، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق والأمية والبطالة وطغيان أسلوب العنف، ومشاكل أخرى كالتشرد والتسول والعدوانية والفردانية، لأن الأفراد أصبحوا لا يهتمون إلا بما يخدم مصالحهم الشخصية، وكذا الغش والرشوة والمحسوبية .لذلك، أصبح موضوع التربية على القيم في المدرسة،[...]، انشغالا مستمرا وإشكالية دائمة الراهنية، متجددة المقاربات، متعددة الرؤى ووجهات النظر.

يقع هذا الموضوع في صلب النقاش العمومي، ويشكل حافزا على إنتاج الخطاب المؤطر للسلوك والمعاملة، وعلى إرساء الآليات الكفيلة بتحويل القيم إلى اقتناع، والتزام، وممارسة. كما أنه شأن يهم بناء الوطن، ويستهدف، ببعده التربوي، الناشئة الصاعدة وأجيال الحاضر والمستقبل. ومن ثم، اندراجه في صميم انشغالات الدولة والمجتمع بمكوناتها الرسمية وغير الحكومية، ولاسيما المدرسة والجامعة وغيرها من مؤسسات التربية والتكوين، والجمعيات ذات الوظائف التأطيرية، والتربوية، والثقافية، والحقوقية. إذ أن منظومة القيم تعد الإطار المنظم لجميع العلاقات الإنسانية، فهي التي تؤسس للنظام العام، وتحفظ السير العادي للمجتمع، سواء في جانبه الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو حتى الاقتصادي، وبهذا المعنى وجب تنظيمها وتقنينها ودعم الجيد منها.

أصبحت الحاجة ماسة إلى التربية على القيم والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الإنسانية بين الأفراد. وتعد المدرسة أحد الأجزاء الأساسية للمجتمع، التي تقوم بفعل التربية والتكوين من أجل تأهيل المتعلم حتى يكون قادرا على الاندماج في هذا المجتمع عبر مجموعة من الوظائف الإيجابية، والسلوكيات المدنية الفعالة. وهذا الهدف الأسمى لن يتحقق، في نظرنا، إلا باعتماد فلسفة تربوية تقوم على برامج ومناهج حية تستهدف ترسيخ قيم العقيدة الإسلامية، وقيم المواطنة، والسلوك المدني، وقيم حقوق الإنسان.....، يكون لها آثار إيجابية على الفرد والمجتمع.

إن التطور في جميع الأوجه العلمية والتقنية والاقتصادية أحدث تغيرات في المجتمعات الإنسانية. وهذا يتطلب تغيير دور المدرسة من الإطار التقليدي إلى الإطار التحديثي. فلقد تغير دور مدرسة اليوم ووظيفتها بصورة دينامية عن دور مدرسة الأمس.؛ فمدرسة اليوم مسؤولة عن تعليم وتربية أطفال وتلاميذ لديهم احتياجات

ومتطلبات جديدة ومتنوعة، أطفال وتلاميذ يواجهون تحديات نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متعددة تختلف عما كان موجودا لديهم بالأمس، ففرضت هذه التحديات أدوارا جديدة، وعلى الإدارة المدرسية مواجهتها.

وفي هذا الإطار تم اعتماد خطط واستراتيجيات جديدة في إصلاح منظومة التربية والتكوين، من الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة 2000م، والمخطط الاستعجالي 2012-2009، إلى الرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030، وما تخلل ذلك، على سبيل الحصر، من تقارير صادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، و أبرزها التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم 2008 حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها. كما أن المنهاج الدراسي المغربي بني على ثلاثة مداخل رئيسية أهمها مدخل التربية على القيم، وغيرها من التنظيرات والاقتراحات والخطط التي سعت إلى محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه.

فما هو مفهوم القيم؟ وما هي علاقة التربية بمنظومة القيم؟ وأين تتمثل أزمة القيم في المدرسة المغربية؟ وما هي معالم وأسس وأهداف التربية على قيم المواطنة كما رسمها الإصلاح التربوي الجديد؟ وكيف تساهم التربية على المواطنة في تكوين متعلم اليوم، وتأهيله ليصبح مواطن الغد؟ هل يكفي اعتماد هذه التربية القيمية في البرامج والمناهج التعليمية للحكم على سلوك المتعلم بالاستقامة والصلاح بما يجعله مستقبلا مواطنا صالحا؟ أم أن هناك إجراءات أخرى أساسية إضافة إلى الفلسفة التربوية المعتمدة؟

1- حول مفهوم القيم:

تتنوع المفاهيم الخاصة بمعنى القيم باختلاف الأطر المرجعية الخاصة بالمفكرين أنفسهم، فالبعض يرى أنها تحيل على المثل العليا، وآخرون يرون أنها دليل على المنفعة. ومن هنا يمكن القول إن القيم تختلف وتتباين بتباين الشعوب والمجتمعات والأفراد، وتصوراتهم الثقافية، وأبنيتهم الاجتماعية، وطبيعة النشأة والتربية. فالقيم جمع قيمة. وبهذا، تعد "القيمة خاصية إن وجدت في الشيء جعلته مرغوبا فيه، أو غير مرغوب فيه، كالخير، والشر، والفضيلة، والرذيلة، والعدل، والجور، والجمال، والقبح، والصدق، والكذب. هذه الثنائيات تندرج ضمن أنواع كبرى من القيم، كالقيم السياسية: المواطنة، والديمقراطية. والقيم المنطقية: الصحيح والخطأ. والقيم الاقتصادية: السعر، والفائدة. والقيم الأدبية: الذوق والمتعة. والقيم الجمالية: الجميل، والعظيم. والقيم الأخلاقية: الواجب، والإيثار. وإن كانت القيم عادة ما ترتبط بالأخلاق، فإن هناك فرقا بين الأخلاق، والإيتيقا. فالأولى تحدد لنا الواجبات، والحقوق. أما الثانية، فتوصينا بالحكمة، والسعادة، فهي ذات بعد فلسفي، ويمكن نعتها بفلسفة الأخلاق" (التحرير، 2011).

ويمكن تعريف القيمة كذلك بأنها الحكم الذي يصدره الفرد على موضوع ما، مستندا إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يوجد فيه. هي إذن أحكام اجتماعية خارجة عن الشخص أو هي مجرد اتفاق اجتماعي على أن نتصرف بشكل معين لفظيا وأدائيا، وهذه الأحكام ليست من مكونات السلوك وليست دافعة له إلا أنها تسهم في تشكيله. و في معنى القيم فإننا نرصد ما يلي:

✓ القيم مجموعة من المعايير التي يحكم عليها الناس بأنها حسنة والتي يريدونها ويبحثون عنها، ويكافحون لتمريرها إلى الأجيال الموالية والإبقاء عليها.

✓ القيم هي المبادئ السليمة ومجموعات الفضائل التي هي وليدة الدين الصحيح والفلسفة الرشيدة لتوجيه سلوك الإنسان، وقد ثبت أن هذه القيم لا تسير في اتجاهها إلا عن طريق تفاعل الفرد وبيئته الطبيعية والاجتماعية تفاعلا كاملا". (الصادقي العماري، 2015)

✓ القيم هي تفضيلات جماعية يمكن اقتسامها، أو عدم اقتسامها من طرف أشخاص، ومجموعات اجتماعية". (بورقية ، 2006)

إن مفهوم القيم يحمل دلالات ومعاني متعددة حسب السياق الذي وجد فيه، يتسع ليشمل المعاير والمبادئ والتفضيلات والفضائل والأحكام.....، وفي نفس السياق، يرى 'المهدي المنجرة' في كتابه «قيمة القيم»، في إطار حديثه عن أهمية القيم، أنه: "عند إصدار الأحكام، يكون للقيم دور أساسي تؤديه، لأن عملية إصدار الأحكام تتبني على القدرة على وزن الأفضليات، وعلى الموازنة بين المزايا والمساوئ، وعلى اختبار النتائج المترتبة مستقبلا على الأحكام الحالية. فإن لم تكن هناك قيم، أو إذا كانت هناك قيم مهملة، فإنه لا يمكننا أن نتمعن في الاختيار بين مساق تصرف ومساق تصرف آخر". (المنجرة، 2013)

وهو الأمر الذي يؤكده 'محمد الدريج' بقوله: "القيم تفضيلات﴿تشكيلات من المفاهيم والمعايير والاتجاهات﴾ التي تتصف بالثبات النسبي، يحملها الفرد عن الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، تفضيلات تشكل البناء النفسي/الاجتماعي الذي ينشأ في الفرد، من خلال حياته وتجاربه، وتصير موجهة وحاكمة لشخصيته وأسلوبه. بحيث تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته وسلوكه، بحيث تساعده في تحديد ما هو بخس وما هو ثمين، ما هو مقبول وما هو مرفوض، ما هو صائب وما هو خاطئ، ما هو خير وما هو شر، ما هو حق وما هو باطل، من الظواهر والآراء والمواقف والسلوكيات". (الدريج، 2029) وبهذا المعنى، مفهوم القيم في التربية والتعليم شامل يلامس جميع جوانب شخصية المتعلم المعرفية والمهارية والوجدانية، لا يختص بجانب دون آخر، ولا يشتغل في جانب بمعزل عن الآخر، بل في إطار نسق بنائي وظيفي متكامل، من أجل تمثل القيم الاجتماعية والإنسانية، وبغية تكوين المتعلم وتأهيله ليتسم بالصلاح والاستقامة، والحيوية والنشاط والإنتاج والإبداع الدائم.

يمكن القول إذن، إن القيم مبادئ سليمة وفضائل معنوية حسنة، تحض عليها الأديان والفلسفات الرشيدة التي توجه سلوك الإنسان، وترفعه وتحقق الاطمئنان له وللجماعة. كما يمكن أن نقول: إن القيم هي المثل التي توجه سلوك الناس وتنظمه، وتختلف مرجعياتها باختلاف الأمم وتباين ثقافتها ومعتقداتها الدينية، وتطور مقوماتها الحضارية.

2.روافد تكوين القيم ومصادر اشتقاقها

يعتبر الدين من أهم الروافد العامة في تكوين القيم، إضافة إلى الدور الذي تلعبه البيئة الثقافية وخبرة الفرد والتربية التي يتلقاها والجو العائلي والمدرسة والمجتمع، ثم تأتي بعد ذلك روافد أخرى من قبيل: الذكاء والحاجات والميول والاتجاهات وروح المبادرة والإرادة، وكلها تتحقق عن طريق الخبرة الشخصية، بالإضافة إلى روافد تتعلق بالأصل البيئي وهي على سبيل المثال: أسلوب الحياة والعادات والتقاليد الأسرية والاجتماعية ونماذج السلوك.

فالقرآن الكريم والسنة النبوية إضافة إلى الخبرة التاريخية من المصادر الأساسية لاشتقاق القيم. وقد تم التوصل إلى هذه القيم من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية وتحليل الكتابات التاريخية عن تاريخنا الإسلامي. فالعلاقة بين التاريخ والدين علاقة قوية، إذ أن مجموعة كبيرة من القيم لكل منها مجموعة من المظاهر التي تعبر عنها.

كما أن التنشئة تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة والمدرسة والأصدقاء، ووسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة، وسائر المحيطين به من أجل بناء شخصية متكاملة ومتوازنة ومتوافقة جسميا ونفسيا واجتماعيا، وتلعب دورا كبيرا في ترسيخ القيم التربوية الصحيحة، حيث أن القيم شأنها شأن الظواهر الإنسانية، تكون من صنع المجتمع؛ لأنها عبارة عن تصورات تتميز بالعمومية والالتزام. فأفراد المجتمع يشتركون في قيم واحدة مفروضة من طرف المجتمع الذي ينتمون إليه، وهي جوهر البيئة الثقافية للمجتمع ومحورها الرئيسي.

إن الإبداع الذي يخلفه الإنسان على مر التاريخ، والذي يخضع إلى القوانين والضوابط تحترم إنسانية الإنسان باعتباره كائنا أخلاقيا بالدرجة الأولى، والذي يسعى إلى تقديم إضافات نوعية تسعى إلى توضيح رؤية الفرد تجاه نفسه وتجاه العالم من حوله، من شأنها أن تساعد على إغناء منظومة القيم وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن مختلف الاتجاهات والتصورات سواء الفلسفية أو الاجتماعية أو القانونية أو السياسية أو الأدبية والفنية. فالقيم منها من يبقى ثابتا لأنه يشكل الأصل في وجود الإنسان، ومنها من يتغير بتغير الأوضاع والظروف والقوانين، حسب درجات النضج وحاجات أفراد الجماعة الاجتماعية.

3.علاقة التربية بمنظومة القيم

تختلف المجتمعات البشرية في أولوياتها عند تحديد أهداف النظام التربوي لديها، فقد تركز بعض المجتمعات على المفاهيم الإدراكية المعرفية والتي تعنى بتعليم الأفراد المهارات والمعارف، و قد تركز أخرى على التربية القيمية التي تعنى بإعداد الأفراد ليكتسبوها و يتمثلوها، أما الثالثة فتركز على مفاهيم التنشئة الاجتماعية التي تحاول جعل الأفراد أكثر توافقا وانسجاما مع المجتمع، وإنشاء علاقات اجتماعية متبادلة، أو قد تكون بعض الأمم منظومة تراعي الأبعاد الثلاثة المذكورة بهدف تحقيق النمو الشامل للفرد معرفيا ونفسحركيا ووجدانيا، مما يساعد على توازن البناء النفسي للفرد وتمكينه من بناء علاقات اجتماعية سليمة ومتوازنة من خلال تنشئتها اجتماعيا وبشكل سليم.

فالنظام التربوي يعمل على نقل القيم والمعتقدات الخاصة بالمجتمع بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي المتبع في تلك الدولة، سواء كان المجتمع ديمقراطيا أو تسلطيا، إذ يؤثر نوع الحكم فقط في التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها التأثير في النظام السياسي والقيمي للمجتمع. فالإرادة السياسية لتحقيق التربية الرشيدة أمر جد مهم وأساسي بل يعتبر من أولى الأولويات. فالقرارات السياسية الحاسمة في تهيئ الفضاء اللائق بالتربية والتعليم والتكوين قد تكون أولى من وضع البرامج والمناهج، وقد يقول البعض أن كثيرا من الأفراد تعلموا على الحصير وبالعصي، نعم، لكن الوضع يختلف بين اليوم والأمس، والاختلاف يتضح من خلال رغبات وميولات الأفراد وحاجاتهم.

إن القيم تقوم في نفس الإنسان بالدور الذي يقوم به ربان السفينة يجريها ويرسيها كما يشاء، ففهم الإنسان على حقيقته يتوقف على معرفة القيم التي تمسك بزمامه وتوجهه، واقع أنه إذا كان ثمة شيء أصبح الإنسان المعاصر

في أشد الحاجة إليه، فما ذلك الشيء سوى الوعي الأخلاقي الذي يوقظ إحساسه بالقيم. من أجل ذلك، "القيم ضرورية لتحقيق السعادة للفرد والمجتمع، وتنظيم سلوك الناس، مما ييسر العيش الهادئ الكريم ويحفظ الحقوق، ويمنع الطغيان والاعتداء، فهي تعمل على تحقيق المجتمع المتعاون على الخير، وتجعل المسؤولية بين الفرد والمجتمع تبادلية وتضامنية ومتوازية، تحفظ للجماعة مصلحتها وقوة تماسكها، وللفرد حريته، وبدون القيم تنحط الجماعة البشرية إلى مرتبة الحيوانية، وللتدليل على ذلك لا يمكن أن نتصور مجتمعا خاليا من الصدق والأمانة والإخلاص والعطف على العاجز والفقير وحب الخير، لا شك أن هذا المجتمع لا يمكن أن يستقيم له أمر من دون وجود تربية على قيم و أخلاق". (الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل، مقاربة سوسيولوجية، 2015)

وبهذا المعنى، تكتسي القيم مكانة متميزة في تنظيم العلاقات بين الناس، وتوحيد الإطار العام للتواصل والتعامل والتعايش داخل الجماعة الاجتماعية نفسها، لذلك جاء التركيز على التربية على القيم من داخل المدرسة على اعتبار أنها مؤسسة اجتماعية تسعى لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتسعى إلى الرقي بالمجتمع بموازاة مع التغيرات والمستجدات.

ترتبط القيم بواقع الحياة اليومية ارتباطا وثيقا، لأنها ينبغي أن تكون في الحقل، والمصنع، والمدرسة، والأسرة، بحيث يظهر الإخلاص في العمل والصدق في القول والفعل، والثقة والوفاء ومحاربة التواكل، والتهاون، كما ينبغي أن تتجسد هذه القيم لتكون سلوكا إيجابيا في المجتمع لتحقق الخير له–أي المجتمع– وللإنسانية جمعاء، ولن يتحقق ذلك إلا عبر قاطرة مبنية على أسس وركائز متينة قوامها البرامج والمناهج الحية والأطر والمؤسسات التي تقوم بوظيفة التربية والتكوين والترشيد لا التدريس فقط. ومما يدل على ارتباط القيم بواقع الحياة اليومية، و الذي تسعى المدرسة إلى تمتينه وتعزيزه عبر مجموعة من الأنشطة والممارسات، أننا لا يمكن أن نتصور الصدق إلا في إنسان صادق، والوفاء إلا من إنسان وفي. فإن التربية على القيم والأخلاق تعد غاية كبرى من غايات المدرسة المغربية الراهنة.

4.المدرسة المغربية وأزمة القيم

إن برامج ومناهج ومواد المدرسة المغربية لازالت تركز على الإطار الفكري والمفاهيمي بعكس المجتمعات الغربية التي تتناول إضافة إلى ذلك الآليات الفعلية الهادفة إلى نشر وتثمين ثقافة القيم ورفع درجة الوعي بمتطلباتها من حقوق وواجبات، وتعزيز ثقافة الاحتكام للقانون في تنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والدولة طبقا لقانون "العقد الاجتماعي" الذي بموجبه خول الشعب للدولة تسيير أمور حياته مقابل تحقيق الأمن والسلام وضمان العيش الكريم. فإن المغربي لازال يخلط بين أبعاد المواطنة كنوع من القيم في الخطاب السياسي بمختلف أطروحاته، وأن هذا المفهوم يشوبه الغموض لدى بعض المجتمعات العربية، خاصة في ظل انتشار مفاهيم العولمة والمواطنة العالمية.

ولاشك أن الانفتاح الثقافي العالمي عبر انتشار ثقافة الانترنت ووسائل الاتصال والإعلام أثر على ثقافة المجتمع المغربي، بخصوص الهوية والانتماء والتعددية والحرية والمشاركة السياسية، في الوقت الذي بقيت فيه المدرسة المغربية محافظة على أساليبها التقليدية رغم كل المحاولات التصحيحية. لذا، فإن استيراد الأفكار

والمفاهيم عبر وسائل الفضاء الإعلامي ومختلف طرق الاتصال أدى إلى التأثير في الصورة الذهنية للمتعلمين حول مفهوم القيم وأبعادها. مما يجعل المدرسة المغربية أمام تحديات كبيرة من قبيل إيجاد صيغة واضحة تخرج المتعلمين من حالة الحيرة والقلق بل التناقض الذي يعيشون فيه باستمرار، تتمشى والتغيرات المستمرة.

بالنظر إلى الشكل الذي تتخبط فيه المدرسة المغربية منذ بداياتها الأولى، وإلى الثوابت التي رسمتها منذ انطلاقتها، لازالت تبدو غامضة إلى حد ما، لأننا كلما ألفنا واقعا مدرسيا إلا ويأتي آخر ينسخ ما فات، ويسعى لتكريس عالم جديد يضع هوة كبيرة بين جيل وسابقه. "إن واقعا بشريا يعيش تحديات ورهانات على مستوى العقيدة والمعرفة والعلم، وعلى مستوى الاقتصاد وفرص الحياة وأنماطها، لا يمكن تدبيره إلا في إطار جو ديمقراطي يتم فيه تدبير الشأن العام والبحث عن تحقيق الخير الأسمى للجميع بحرية وحوار ومشاركة وبعقلانية تبني البرامج عبر قراءة التاريخ، من خلال استخلاص القيم والخصوصيات الضامنة للوحدة والهوية، وتحليل الواقع، من خلال التعامل النقدي مع المطالب الآنية في ظل إكراهات الواقع المحلي والدولي، واستشراف المستقبل، من خلال البحث عن موطئ قدم في خريطة العالم التي أصبحت افتراضية إلى حد لا يتصور". (الصادقي العماري، التربية والتنمية وتحديات المستقبل، مقاربة سوسيولوجية، 2015)

"من خلال ملاحظتنا اليومية للمجتمع المدرسي، والذي يفترض فيه أن يشكل منبعا للقيم، نسجل سلوكات غير منضبطة، ومظاهر منافية للمواطنة، وممارسات لا مدنية شتى،من قبيل الالتجاء إلى الغش في الامتحانات بطرق عدة، استخدام العنف بأشكاله المختلفة، عدم احترام الغير، عدم أداء الواجب، الإضرار بالممتلكات العامة والبيئة..... وتصل هذه المظاهر اللاأخلاقية والمنافية للشيم والقيم إلى حد العنصرية". (بلهادي، 2012)

إن مصدر التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية يعاني خللا مشخصا بأزمة القيم، وهذه الأزمة ترجع لا محالة إلى أسباب لا مادية؛ والحديث عن أزمة التربية والتكوين هو حديث لا ينقطع في كل الأمم وعلى مر التاريخ. ومن الواضح أن هذه الأزمة تتلون بوعي المجتمعات وانتظاراتها. فأزمة المدرسة في كندا هي غير أزمتها في فرنسا أو في المغرب، ومن ثم تتنوع الحلول تبعا لتصور الأزمة ونوعيتها .إن الاقتناع بوجود أزمة في المدرسة المغربية سبب كاف لتدشين مسلسل إصلاح المنظومة التربوية التي يقدم عنها البنك الدولي تقريرا أسودا، يقدمه بالوصف ويعيشه المجتمع المغربي بالمعاناة.

في العصر اليوناني حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، لم يظهر السوفسطائيون إلا لكي يحلوا أزمة التربية والتكوين التي انتهى إليها تعليم الشعراء؛ كان السؤال الخطير، في واقع شهد تنازع الملل والنحل الفلسفية والعقدية وتصارع التعاليم المختلفة التي تزرع الشك واللايقين وقلق المعرفة ولا تستجيب لمطالب الحياة، كان هذا السؤال هو إلى من تكل أولادك إن وجدوا، في مثل هذا السياق؟ إن هذا السؤال يجد راهنيته اليوم ليس من جهة محتوى المقارنة فقط، بل من جهة فكرة المقارنة ذاتها؛ كان التعليم الذي قدمه السوفسطائيون تعليما ينسجم مع الجو الديمقراطي الذي أخذ في الاستتباب عهدئذ، ولاسيما مع بركليس "Périclès" (ستيس، 2005) حوالي 495-429 ق.م، تعليما لم يكن يقدم المعارف المجردة فقط، بل يقدم كيفية الحياة ومهارة العيش في المدينة. ومن ثم كان تعليمهم لا متهافتا كما يدعي خصومهم بل متهافَتا عليه لأنه مرتبط بحاجات المجتمع.

لذلك فإن الحديث عن الإصلاح هو رهان على الاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلباته، فعندما لا تكون المدرسة بمنتوجها المعرفي والمهاري والقيمي في مستوى المجتمع بانتظاراته وتحولاته ورهاناته؛ أي عندما لا تكون

المدرسة في وفاق مع المجتمع أو تعجز عن التفاعل معه تكون الأزمة. وفي هذا الإطار، أكد الميثاق الوطني في اختياراته وتوجهاته التربوية العامة على العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، باعتبارها محركا أساسا للتقدم الاجتماعي وعاملا من عوامل الإنماء البشري المندمج، كما يلح على اعتبار المدرسة مجالا حقيقيا لترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان وممارسة الحياة الديمقراطية، وهذه الفلسفة العامة هي التي توجه مراجعة المناهج التربوية، استنادا إلى مدخل بيداغوجي يتمثل في اعتماد التربية على القيم وتنمية وتطوير الكفايات التربوية والتربية على الاختيار. فإذا كانت هذه هي الفلسفة العامة والاختيارات والتوجهات والمرتكزات الأساس التي بني عليه الإصلاح التربوي، فبأي معنى نتحدث عن أزمة القيم؟

5.الأطر المرجعية لاعتماد التربية على القيم

تعتبر الفلسفة التربوية الإطار المرجعي الذي يعتمد عليه أي نظام في توجيه وتنظيم منظومته التربوية. فعلى أساسها يتم التخطيط للتعليم والتعلم، واختيار المقاربات والطرائق التربوية، لأن المجتمع يحتاج إلى تربية تكون أكثر تلاؤما مع طموحاته. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بفضل فلسفة ضامنة، لأنه بدون فلسفة تربوية موجهة سيتم السقوط في العشوائية والاعتباطية. ولكي يكون النظام التربوي المغربي في مستوى مواجهة تحديات العصر، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تضمن للفرد الاندماج في المجتمع، والقدرة على التفاعل في النسيج الإقليمي والدولي، كان لزاما عليه تبني فلسفة تربوية تضمن التنمية المستدامة للفرد والمجتمع، مادامت التربية هي الموجهة والحاسمة. ويعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين هو الجسد لهذه الفلسفة التربوية، فعلى أساسه تم إنجاز الكثير من الإصلاحات، وفي ضوئه تبنى الكثير من المستجدات التي من بينها التربية على القيم.

فقد تضمن الدستور المغربي لسنة 2011 صراحة تبني قيم المواطنة، محددا المبادئ العامة وتوجهاتها الرئيسية، إذ أن الرهان الأكبر تمثل في تفعيل هذه المقتضيات القانونية وتنزيلها على أرض الواقع، بما يجعل منها قيما متقاسمة ومتعاقدا عليها بين جميع مكونات الأمة، بما يرسخها في الممارسة اليومية للمواطن والدولة على حد سواء. وفي هذا الإطار تبقى المسؤولية ملقاة على المدرسة بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، من أجل نشر وتعميم وترسيخ قيم المواطنة، حتى تصبح التزاما، واقتناعا، ومن ثم ممارسة يومية تترجم في سلوكيات ومعاملات.

فقد نص الدستور المغربي في تصديره أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية– الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء". (لفرج، 2012) فالرهان الذي يرفعه المغرب من أجل تحقيق فعلي لكل القيم السامية يحتاج إلى قوة وإرادة، كما يحتاج إلى رؤية تفعيلية قوية وصريحة، إضافة إلى آليات ووسائل محبوكة لها من الإمكانات ما يؤهلها إلى تحقيق المبتغى الدستوري، وهو السؤال المشروع والتحدي الكبير أمام المدرسة المغربية، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعيش في تفاعل مع مؤسسات المجتمع الأخرى كالأسرة والمسجد والإعلام وغيرها.

ومن بين ما أكد عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، العمل على إنجاح المتعلم في الحياة وتأهيله للتوافق مع محيطه في كل فترات ومراحل تربيته وتكوينه، وذلك بفضل ما يكتسبه من كفايات ضرورية لإحقاق النجاح والتوافق ضمن منظومة من القيم الوطنية والعقدية والكونية. فقد جاء في الجزء الأول من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ما يلي: "يهتدى نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة، في أرحب آفاقها،والمتوقد للاطلاع والإبداع المطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع. يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية، عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية، تعبيرا وكتابة، منفتحون على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، متشبعون بروح الحوار، وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون". (وزارة التربية الوطنية المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 2000)

وفي هذا الإطار صدرت المذكرة الوزارية رقم 87 تدعو كافة الفاعلين التربويين إلى تفعيل أدوار الحياة المدرسية لدعم مشروع الميثاقالوطني للتربية والتكوين، فركزت على تثبيت القيم الأساسية لدى التلميذ (ة) من خلال:

- التشبع بمبادئ الإسلام السمحة وقيمه الرامية إلى تكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، والمتسم بالاعتدال والتسامح؛
- تكريس حب الوطن، والتربية على المواطنة والمشاركة الإيجابية في الشأن العام لبلده؛
- الاعتزاز بالهوية الوطنية بكل أبعادها الحضارية والتفاعل بانسجام وتكامل وتفتح مع القيم الإنسانية الكونية؛
- التشبع بمبادئ المساواة وبروح الحوار وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتدعيم كرامته؛
- امتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا والإسهام في تطويرها.

وبهذا حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين أربع مرتكزات للقيم بالمغرب هي: (وزارة التربية الوطنية المغربية، الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي، 2009)

- ✓ قيم العقيدة الإسلامية؛
- ✓ قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية؛
- ✓ قيم المواطنة؛
- ✓ قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

وقد رسمت "الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية" مرامي التربية على المواطنة، والمتمثلة في: "ترسيخ الهوية الحضارية المغربية والوعي بتنوع وتفاعل وتكامل روافدها؛ التفتح على مكاسب ومنجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة؛ تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته؛ تكريس حب المعرفة وطلب العلم والبحث والاكتشاف وتطوير العلوم والتكنولوجيا الجديدة؛ تنمية الوعي بالواجبات والحقوق؛ التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية؛ التشبع بروح الحوار والتسامح وقبول الاختلاف؛ ترسيخ قيم الحداثة والمعاصرة؛ التمكن من التواصل بمختلف

أشكاله وأساليبه والتفتح على التكوين المهني المستمر؛ تنمية الذوق الجمالي والإنتاج الفني والتكوين الحرفي في مجالات الفنون والتقنيات؛ تنمية القدرة على المشاركة في الشأن المحلي والوطني.....". (وزارة التربية الوطنية المغربية، الكتاب الأبيض، 2000) ويتطلب بلوغ هذه المرامي الوعي بمنتظرات الأطفال ودوافعهم وحاجاتهم المعرفية والوجدانية والجسدية والنفسية والاجتماعية....، كما يتطلب في الوقت نفسه اعتماد السلوكات التربوية التي تتماشى مع هذا الوعي بدأ من الوسط العائلي إلى الحياة العملية مرورا بالمؤسسة التعليمية. مما يجعل المربون والمجتمع يقفون تجاه المتعلمين موقفا أساسه التفهم والتوجيه والمساعدة على تقوية سيرورتهم الفكرية والعملية تدريجيا.

وبناء على ذلك، ينبغي لنظام التربية والتكوين أن يقوم بوظائفه تجاه الأفراد والمجتمع، وذلك بمنح الأجيال الصاعدة فرص اكتساب الأخلاق والمبادئ الأساسية والمعارف والمهارات والقدرات التي تؤهلها للاندماج في الحياة العملية للمساهمة في تجديد المجتمع، بل العالم ككل والتحلي بأخلاق المسؤولية. لذلك تسعى المدرسة المغربية الوطنية كما يريدها الميثاق الوطني إلى أن تكون مفعمة بالحياة، ومنفتحة على محيطها السوسيواقتصادي، على وجه الخصوص، بفضل نهج تربوي يتجاوز التلقي السلبي، نهج قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج منها إليه بما يعود عليه بالنفع، وهذا يتطلب نسج علاقات صلبة بين المدرسة ومحيطها المجتمعي والاقتصادي والثقافي في جميع الجوانب بما يضمن التكامل لا التعارض.

6.التربية على قيم المواطنة

- **حول مفهوم المواطنة**

ليس من السهل إيجاد تعريف بسيط وجامع لمفهوم المواطنة، وذلك لتعدد المرجعيات والاتجاهات حوله، غير أن هذا لا يمنع من أن نحاول تقريب معناه ودلالاته. وفي هذا الإطار، يمكن تعريف المواطنة لغة بأنها "مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به وهو "موطن الإنسان ومحله"، وطن يطن وطنا: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، توطن البلد: أتخذه وطنا، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد"، (ابن منظور، 1993) و"مواطنة: مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولدا لأن الفعل على وزن: فاعل". (العدناني، 1984) أما المواطنة اصطلاحا تعرفها موسوعة العلوم الاجتماعية بأنها "إلتزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها". (مان، 2984) وتعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها: "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن". (مجموعة من العلماء ، 1956) ويمكن اعتبارها كذلك: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة". (عبد الحافظ، 2007)

مفهوم المواطنة متعدد ومتشعب حسب التخصصات والاتجاهات العلمية، فمن وجهة نظر اجتماعية، يرى قاموس علم الاجتماع أن المواطنة هي:" مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي و بين مجتمع سياسي﴿دولة﴾، و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، و يتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة". (محمد عاطف غيث وآخرون ،

2006) وبهذا المعنى، تعتبر المواطنة انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها أو هاجر إليها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساو مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة.

وبذلك، فإن المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه وتفاعله إيجابيا مع أفراد مجتمعه، بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب وطني .لذلك فان كلمة المواطنة تشتمل على دلالات متعددة تمتد بين الإحساس والشعور، ممارسة السلوكيات المنطلقة من وجدان الفرد، وحيث أن الفرد نفسه هو المواطن فإن المواطنة تمثل حلقة وصل بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي اشتق منه الفعل ويتفاعل معه. وبالتالي "المواطنة بشكل بسيط وبدون تعقيد هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها". (التميمي، 2016)

بالرغم من أن مفهوم المواطنة يتضمن تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية، وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهادفة إلى التعليم من أجل المواطن، فإن مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفق القانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة تتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق. لذلك، اعتبر "المواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة وينتسب إليها، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، أي علاقة بين الأفراد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". (التميمي، 2016)

جاءت المواطنة بين المجتمع المدني والدولة، هي التي تحدد للمواطن حقوقه وواجباته المسؤوليات المنوطة به، كما أنها عامل مهم في الحفاظ على توازن واستقرار نظام الحكم في أي دولة، "إنها تشير إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي، إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها". (Faulks, 2000)

ارتبط تطور مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة وباختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، فالحقوق والواجبات تختلف تبعا للنمط السياسي الذي يحكم الدولة فضلا عن تطور مفهوم السلطة حسب العصور والأزمنة كما حددتها النظريات التيوقراطية ونظرية الحق الإلهي المباشر وغيرها، أما نظرية "العقد الاجتماعي" فهي تقوم على أساس اتفاق بين المواطنين والحاكم من أجل ضمان الأمن والسلام والحفاظ على ملكياتهم الخاصة. "إذا العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية على المواطنة، فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، من هنا نستنتج بأن روح الديمقراطية هي المواطنة. فلذلك قبل أن نتكلم عن الديمقراطية يجب أن نعي حقيقة المواطنة التي هي القلب النابض لمفهوم الديمقراطية". (التميمي ع.، 2016)

- **أسس التربية على المواطنة**

إن اختيار التربية على المواطنة ليس اختيارا تربويا فحسب، وإنما هو توجه وطني استراتيجي يندرج في مسار بناء مجتمع ديمقراطي، وتنمية روح المواطنة والسلوك المدني لدى كل مواطن. وفي هذا الصدد، يقول الدستور المغربي لسنة 2011: "المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة". (لفروج، 2012) وبهذا المعنى، يعد الدستور المغربي الوثيقة الرسمية الأولى التي أرست منظومة قيم متعددة ومتنوعة، ومن بينها قيم المواطنة، تشكل الإطار المرجعي الذي يؤطر المجتمع المغربي بجميع روافده المتشعبة، وفق مقومات ومعالم مشتركة.

و تمثل العولمة تحديا للمجتمعات البشرية عموما بتأثيراتها المختلفة والمتشعبة، فوسائل الاتصال كأحد مظاهر العولمة والانفجار المعرفي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، وبذلك فقد قزمت من مفهوم المجتمع المحلي والقطري والدولة الواحد، ونشرت بدلا منها مفاهيم المجتمع الإنساني والأمم الأوروبية والتكتلات العالمية والقانون الدولي بفروعه حيث اخترقت الحدود القومية ووضعت حدود خاصة تخدم مصالحها. لذلك شكلت هذه الظاهرة تحديا للتربية في العديد من المجتمعات الإنسانية، إذ انهارت الحدود الثقافية، وسادت ثقافة الانترنت، وانتشر التواصل الإنساني بين الأفراد في مختلف المجتمعات بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين، مما يسر تبادل الأفكار والمعتقدات ومهد الطريق إلى إحداث تغيير في معظم المجتمعات الإنسانية سواء كانت متقدمة أو نامية.

تعد التربية الوطنية من الأهداف التربوية العامة التي تسعى إلى غرس قيم المواطنة لدى الأطفال والتلاميذ، وترسيخ انتمائهم لوطنهم من خلال زيادة وعيهم لإيجاد المواطن الصالح الذي يساهم في تنمية مؤسسات المجتمع المدني بفاعلية، والذي يمتلك القدرة على الحكم على الأشياء وتكوين الرأي الشخصي لهم، وتعتمد التربية على المواطنة على الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ككل فهي مسؤولية مشتركة بين هذه المؤسسات كالأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى.

فقد زاد اهتمام المجتمعات المتطورة بالتربية على المواطنة بهدف مواجهة تنامي العنف، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وصراع المصالح، و من أجل تدعيم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع عموما ولدى الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع خصوصا، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية، بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها بغية تنمية المواطنة وإعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها. وبذلك فان المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في المواطنة، وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي، فإنها تعزيز منظومة القيم الاجتماعية، بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه، والتجديد والتطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله، خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات، فإن

دراسة الاتجاهات المعاصرة في التربية على المواطنة تشكل ضرورة ملحة، لما لها من أثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية ومواطنة سليمة ويوظف التقنيات المتاحة للارتقاء بها.

وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم، إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والانترنت، لتصبح الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة. مما طرح المواطنة نفسها أمام إشكالات كبيرة، من بينها كيفية تحقيق المواطنة الحقيقية أم الهوية التي أصبحت نفسها في مأزق بسبب المثاقفة والتثاقف والتناسج الثقافي، في جانبه السلبي باعتباره معززا للمركزية الغربية.

يمثل مفهوم المواطنة المحرك الرئيس لتكريس وتفعيل حقوق الإنسان وتحويلها من مجرد نصوص قانونية إلى منظومة قيمية، هي سلوكات إيجابية يمارسها المواطن مستندا بذلك إلى حبه وإيمانه بالوطن ومصلحته والتضحية والتفاني دفاعا عنه، بحيث يمارس الأفراد هذه السلوكات بشكل طبيعي ومحسوس في ظل دينامية المواطنة باعتبارها آلية فاعلة لتكريس عالمية الحقوق الإنسانية وترجمة قيم ومبادئ المجتمع وتحويلها إلى واقع ملموس يعيشه المجتمع أفرادا وجماعات. وتتصل التربية بالمواطنة بقيم الحرية والكرامة وترسيخ سلوكيات المساواة والديمقراطية واحترام الاختلاف في مراحل نمو الفرد وتطوره العقلي والوجداني والجسمي، عبر المؤسسات التربوية والاجتماعية بدءا بالأسرة والمدرسة ومرورا بوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالتنشيط الاجتماعي والتثقيف الفردي.

إذا كان علماء التربية والاجتماع قد عرفوا المواطنة بكونها المكانة أو العلاقة الاجتماعية التي تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي يسمى الدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول بالولاء والطرف الثاني بمهمة حماية الحقوق والواجبات، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة وفق القانون المحدد لهذه الدولة. فان العمل لتطوير التربية على المواطنة وفق اتجاهات معاصرة بحيث تواكب التغيير في المجتمعات الإنسانية، يشكل ضرورة ملحة بغية تحقيق أهداف التربية والتنشئة الاجتماعية وخلق مجتمع متماسك يسوده الوئام والسلم المجتمعي.

- **معالم التربية على المواطنة**

يمكن تحديد معالم التربية على المواطنة التي تتمثل في أن يكون لدى الأفراد الثقة في هويتهم، وأن يعملوا من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعهم، وذلك من خلال:

- تحمل المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.
- التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية.
- احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أو الثقافة.
- احترام الموروث الثقافي وحماية البيئة.
- دعم التضامن والعدالة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

- **غايات و أهداف التربية على المواطنة**

التربية على المواطنة تسعى إلى تحقيق أهداف وغايات نبيلة تنعكس على الفرد والمجتمع، باعتبارها عملا قيما تقوم به المؤسسة التعليمية من أجل بناء وتكوين وتأهيل شخصية المتعلمين ليكونوا قادرين على الاندماج في المجتمع، و هي "تتلخص في المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين الإنسان/المواطن الواعي والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها. والتربية على المواطنة هي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية، وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه، إذا ما عبئت الوسائل المناسبة (طبيعة البرنامج، نوعية الأنشطة، نوعية الاستراتيجيات التعلمية...) القدرة على أن يكون في كل سن، وفي كل لحظة مواطنا بكل المقاييس". (وزارة التربية الوطنية المغربية، الكتاب الأبيض، 2000)

خطاطة حول غاية التربية على المواطنة (وزارة التربية الوطنية المغربية، الكتاب الأبيض، 2000)

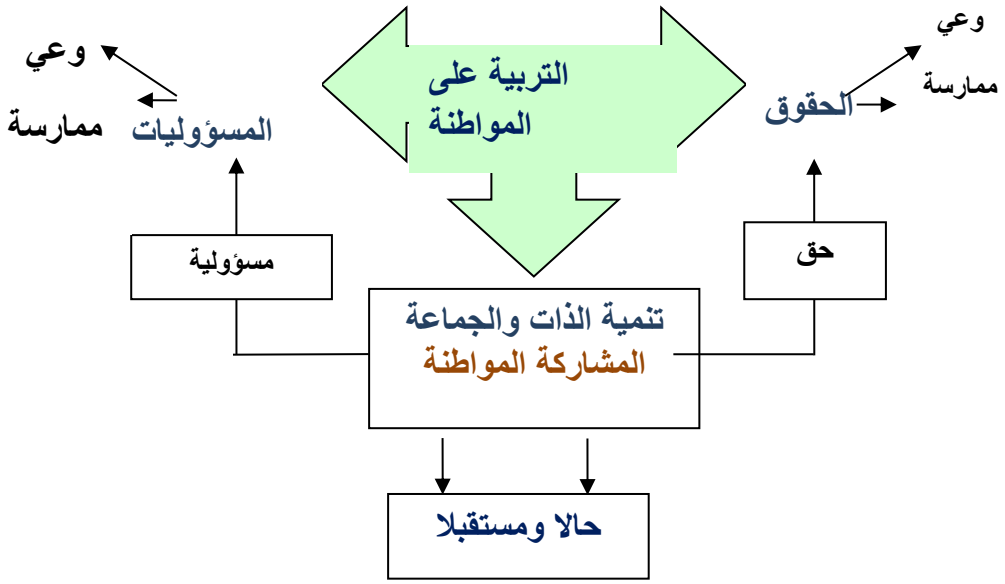

ويبقى الهدف العام من التربية على المواطنة هو إعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه والقادر على مواكبة متطلبات الحياة المستقبلية، ويمكن تلخيص مجمل الأهداف الفرعية في ما يلي:

- ✓ احترام دستور الدولة.
- ✓ تزويد الأفراد بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم.
- ✓ تعليم الأفراد القيم وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية.
- ✓ تعرف وفهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم.
- ✓ فهم الأفراد للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير القوانين والأنظمة.
- ✓ التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع.
- ✓ الإيمان بالمساواة بين الجنسين.
- ✓ معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية.
- ✓ فهم الحاجة للخدمات الحكومية والاجتماعية.

- ✓ الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- ✓ توجه الأفراد في المجتمع نحو المواطنة الصالحة.
- ✓ الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعب الواحد، وبين شعوب الأرض.
- ✓ تحقيق المدارس الآمنة من خلال السلوكات المدنية.
- ✓ تشكيل الثقافة الإيجابية في المدارس، واكتساب الثقافة السياسية الملائمة التي تجعل المواطن قادرا على أداء دوره السياسي بوعي ومسؤولية.
- ✓ إدراك أهمية التحصيل الدراسي الأكاديمي المرتفع.
- ✓ الاعتزاز والانتماء والولاء للأمة الإسلامية والعربية.

خاتمة

البعد الوطني في المدرسة المغربية ليس أسلوبا جديدا، فقد انطلقت شرارة الوعي به من قلب معركة العمل الوطني النشيط في المدارس الحكومية قبل الاستقلال، وبعده يوم كانت حناجر الأطفال والصناع والطلبة تصدح بأناشيد الوطن بصورة تلقائية وحماسية تهييئا لمغرب الغد، مغرب الحرية والاستقلال، والكرامة والعدالة، وإثبات الذات جهويا ودوليا. إن الوطنية ليست صفقة تجارية، وليست طموحا سياسيا ضيقا، ولا امتيازا، ولا إرثا حكرا على جهة دون أخرى. الوطنية إحساس يشهد على وجودنا جميعا، هذا الوجود المنغرس عميقا في الهنا و الآن و الغد. فالمؤسسة التربوية لها دور كبير في نشر قيم المواطنة وترسيخها في وجدان المتعلمين، باعتبارها مؤسسة تسعى إلى تحقيق الاندماج والتطبيع الاجتماعيين، ولكونها تحمل أهدافا وغايات سامية وفق أسس واستراتيجيات واضحة.

المدرسة لوحدها غير قادرة على تحقيق هذا النوع من التربية القيمية، فلابد من توافر سياق اجتماعي مساعد، ذلك أنه كلما ازدادت قوة العوائق الكابحة لثقافة لمواطنة في المجتمع كلما كانت المدرسة عاجزة عن تحقيق أهدافها المنوطة بها وإنجاز الوظائف المنتظرة منها، وبالتالي هدر الحقوق والواجبات. ومن هنا أهمية وسائل الإعلام في هذا المشروع الطموح. لقد آن الأوان لتجاوز المنتوج الإعلامي الذي ينتج ثقافة التسلط والخنوع والاستلاب، بحيث يشعر الفرد بأنه إعلام لا يخاطب فيه الوجدان الحقيقي. كما أصبح لزاما على الأسرة أن تلعب أدوارها الطلائعية في تفاعل دائم مع المدرسة، وقد حان الوقت لمؤسسات وتنظيمات المجتمع الأخرى أن تتجاوز التخبط والعشوائية في العمل والدخول في شراكات حقيقية مع المؤسسة التعليمية، إذ هي في حاجة إلى تبسيط مسطرة التعامل مع هذه المؤسسات وهو أمر مطروح على المؤسسات التشريعية والإدارية التربوية.

إدماج ثقافة المواطنة بيداغوجيا في الحقل التعليمي، و ترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، مع تأطير ذلك كله داخل فضاء ثقافي مجتمعي عقلاني تنويري...، ورغم أهميته التي عملنا على إبرازها، فإن ذلك يتطلب إرادة سياسية كمبدأ أول بدون شروط، التي تضفي على الجانب التربوي نوعا من المشروعية. إن هذا المقتضى السياسي، والذي يتأسس على ديمقراطية حقيقية وفق مخطط استراتيجي متين، هو ما سيضمن انسجام البيداغوجيا والتربية والثقافة مع واقع الإنسان، من حيث مدى الاعتراف له بحقوقه، نظريا وتشريعيا، ومن حيث مدى احترام

هذه الحقوق عمليا. وإما أن يظل الكائن البشري موضوع استغلال وضرب وعنف، أو يظل الدمج البيداغوجي والتنشئة التربوية والتثقيف التنويري عمليات فوقية تعوزها القاعدة التي تضمن لها المشروعية العملية.

❖ بيبليوغرافيا

- ابن منظور. (1993). لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ج 15.
- وزارة التربية الوطنية المغربية. (2009). الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي، ط2.
- الصادقي العماري، الصديق. (2015). التربية والتنمية وتحديات المستقبل: مقاربة سوسيولوجية، مطبعة أفريقيا الشرق، ط2، الدار البيضاء-المغرب.
- الصادقي العماري، الصديق. (أبريل 2014). التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، عدد 59، مطبعة النجاح الجديدة-المغرب.
- وزارة التربية الوطنية المغربية. (يونيو2000). الكتاب الأبيض. ج1. الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المناهج التربوية. الوثيقة الإطار للاختيارات والتوجهات التربوية.
- المنجرة، المهدي. (2013). قيمة القيم. منشورات المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء-المغرب. ط5،.
- مجموعة من العلماء والباحثين. (1956). الموسوعة العربية العالمية. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الرياض.
- وزارة التربية الوطنية المغربية. (2000). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. الجزء الأول. المبادئ الأساسية، المرتكزات الثابتة، الفقرة1 و2و 3.
- بورقية، رحمة & آخرون. (2006). التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، 50 سنة من التنمية البشرية. RDH50، الرباط،.
- عبد الحافظ، سعيد. (2007). المواطنة حقوق وواجبات. مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. القاهرة،.
- المودني، عبد اللطيف. (شتنبر2011). المدرسة المغربية ومسارات التربية على قيم المشاركة. مجلة دفاتر التربية والتكوين. عدد 5. منشورات المجلس الأعلى للتعليم. مطبعة مكتبة المدارس. الدار البيضاء.
- التميمي، علي صبيح. (2016). القهر ومشروعية سلطة الدولة. دار امجد للنشر والتوزيع. ط1. عمان. الأردن.
- الدريج، محمد. (2019). المدرسة المغربية وتحديات التربية على القيم: التحدي الرقمي نموذجا. مجلة كراسات تربوية. العدد 04. مطبعة شمس برنت. سلا-المغرب.
- العدناني، محمد. (1984). معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة. مكتبة لبنان– بيروت.
- بلهادي، محمد(2012). إشكالية القيم في المنظومة التربوية. مجلة علوم التربية. ع52. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء-المغرب. يونيو.
- عاطف غيث، محمد & آخرون. (2006). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية-مصر.
- موسوعة القانون المغربي. (2012). الدستور الجديد للمملكة المغربية. عدد 47. إعداد وتقديم: امحمد لفروج. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط2،.
- مان، ميشل. (1984). موسوعة العلوم الاجتماعية. تعريب: عادل الهواري، و سعد مصلوح. مكتبة الفالح. الكويت.
- هيئة التحرير. (شتنبر 2011). مفهوم القيم. مجلة دفاتر التربية والتكوين. عدد 5. منشورات المجلس الأعلى للتعليم. مطبعة مكتبة المدارس. الدار البيضاء.
- ستيس، وولتر. (2005). تاريخ الفلسفة اليونانية. ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد. ط2.
- Keith Faulks. (2000). Political Sociology. New York University Press. New York.